HUMANSOFT
القابضة
(ش.م.ك.ع)

القرار يدعم المشروع الإستراتيجي المتمثل في كل من جامعة الشرق الأوسط الأمريكية وكلية الشرق الأوسط الأمريكية

بروح من المسؤولية.. «هيومن سوفت» تقرر عدم توزيع أرباح لتتمكن من مواجهة أزمة «كورونا» والتصدي لتبعاتها

- القرار يبرز الرؤية الإستراتيجية بعيدة المدى للشركة وللمساهمين
- الالتزام بسبل وأدوات العمل الرصين الساعي لتعزيز مكانة الشركة

بروح من المسؤولية والحصافة، قررت الجمعية العمومية لشركة هيومن سوفت القابضة أمس عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وذلك حتى تتمكن الشركة من مواجهة أزمة فيروس كورونا والتصدي لتبعاتها.

وقالت إن هذا القرار يبرز الرؤية الإستراتيجية بعيدة المدى للشركة وللمساهمين، ويؤكد الالتزام بسبل وأدوات العمل الرصين الساعي لتعزيز مكانة الشركة، وأيضا تمكينها من القيام بالتزاماتها تجاه المجتمع وعملائها وكوادرها، هذا بالإضافة إلى دعمها للمشروع الإستراتيجي المتمثل في كل من جامعة الشرق الأوسط الأمريكية وكلية الشرق الأوسط الأمريكية.

السيولة تراجعت 45٪ إلى 51 مليون دينار

146 مليون دينار مكاسب سوقية للبورصة

شريف حمدي

استأنفت بورصة الكويت تعاملاتها بعد عطلة السوق الأحد بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج على تباين في اداء المؤشرات، حيث ارتفعت مؤشر السوق الأول على وقع عمليات شراء استهدفت بعض الأسهم في مقدمتها بيتك والوطني وزين في إطار عمليات شراء انتقائية بعد تراجع الاسعار لمستويات متدنية خلال الجلسات الأخيرة.

وشهدت القيمة السوقية ارتفاعا بنهاية تعاملات جلسة امس بنسبة 0,6٪، إذ ارتفعت بـ 146 مليون دينار ليصل إجمالي القيمة إلى 26,655 مليار دينار، علما أن خسائر القيمة السوقية لبورصة الكويت بلغت 26,7٪ منها 24,2٪ تحققت خلال الشهر الجاري. وتراجعت السيولة المتدفقة للسوق خلال جلسة امس بنسبة 45٪، إذ بلغت 51 مليون دينار تراجعا من 93,1 مليون دينار في جلسة الأربعاء الماضي، وهي الجلسة التي شهدت ضخ سيولة اجنبية في إطار مراجعات فوتسي تقدر بـ 12 مليون دينار. وتركزت السيولة حول الأسهم القيادية ذات القيم السعرية المرتفعة، إذ استحوذ سهم بيتك على أكثر من 15 مليون دينار تشكل 29٪ من الإجمالي، وارتفع السهم بنسبة 3,5٪، كما استحوذ سهم الوطني على 11,5 مليون دينار وارتفع بنسبة 3,06٪، واستحوذ سهم زين على 3,6 ملايين دينار وارتفع بنسبة 3,2٪، فيما تراجع سهم اهلي متحد بنسبة 8,3٪ بتداولات كبيرة بلغت قيمتها 9,1 ملايين دينار، وتراجع كذلك سهم بنك الخليج بنسبة 2٪ بتداولات بلغت 2,5 مليون دينار.

وانهت الجلسة تعاملاتها على ارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,9٪ محققا 45 نقطة مكاسب ليصل إلى 4947 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,5٪ محققا 23 نقطة مكاسب ليصل إلى 4631 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,54٪ بخسارته 21 نقطة ليصل إلى 4009 نقاط. خليجيا، تراجع سوق دبي بنسبة 3,8٪، كما تراجع سوق ابوظبي بنسبة 3,1٪، وتراجع سوق قطر بـ 3,8٪، كما تراجع سوق البحرين بـ 0,4٪، وتراجع السوق السعودي بنسبة 2,9٪، واستقر سوق مسقط عند مستوى اغلاقه السابق، وكانت بورصة الكويت الوحيدة بين أسواق الخليج التي انهت تعاملات امس على ارتفاع مؤشر سوقها الأول بنسبة 0,9٪.

متداولون يقفون خارج مبنى بورصة الكويت أمس في محاولة لمتابعة عمليات التداول بالسوق (قاسم باشا)

«الاستثمارات الوطنية» تسعى لتقديم نشاط صانع السوق

وافق مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية على البدء في اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للحصول على موافقة هيئة أسواق المال، بشأن تقديم خدمة صانع السوق.

وحسب بيان الشركة على موقع البورصة أمس، فقد تمت الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لتعديل المادة 5 من عقد التأسيس، والمادة 4 من النظام الأساسي، لإضافة نشاط صانع السوق، إلى أغراض الشركة بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية.

وكانت أرباح الشركة ارتفعت في العام الماضي بنسبة 45,6٪ إلى 10,73 ملايين دينار، مقابل 7,37 ملايين دينار عام 2018، وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 9٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع 9 فلوس لكل سهم.

مواكبة التغييرات الحادة في أسعار النفط وتحديث خططها وفقاً لمعطيات أسواق النفط العالمية

نواف الصباح: عمليات «كوفبيك» تسير على ما يرام.. و108 آلاف حجم الإنتاج

أحمد مغربي

قال الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية والرئيس التنفيذي بالوكالة للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية «كوفبيك» الشيخ نواف سعود الصباح إن عمليات الشركتين التشغيلية المنتشرة في العديد من دول العالم تسير على ما يرام بعد أن انتشار فيروس كورونا المستجد، مشيرا إلى أن حجم إنتاج الاستكشافات يبلغ حاليا 108 آلاف برميل يوميا. وذكر الصباح انه تم توجيه كل العاملين في شركة «كوفبيك» و«كي بي آي» المتواجدين بالكويت الى العمل من المنزل وذلك تنفيذا لتعليمات وزارة الصحة، أما فيما يخص عمالة الشركتين المتواجدة في مواقعهما العالمية فلم يتم تسجيل أي إصابة بالمرض للموظفين الكويتيين المبعوثين بالخارج ولله الحمد، وتولي الشركتين جل اهتمامهما لمتابعة أحوال زملائنا بالخارج بشكل دوري، مشيرا إلى أن العنصر البشري يبقى أهم ما تملكه للاستكشافات الخارجية والبترول العالمية وأننا بتواصل مباشر ومستمر مع كل العاملين.

الشيخ نواف سعود الصباح

وقال إن الشركة تملك 4700 محطة وقود في شتى أنحاء أوروبا تحمل العلامة التجارية كيو 8، مشيرا الى أن مبيعات المشتقات البترولية شهدت انخفاضا بعد انتشار فيروس كورونا لاسيما في قطاع البيع بالتجزئة ووقود الطائرات، شأنها في ذلك شأن كل شركات النفط العالمية، وتسعى «البترول العالمية» الى مواكبة التغييرات الحادة في أسعار النفط وتحديث خططها وفقا لمعطيات أسواق النفط العالمية في ظل الأزمة الصحية والاقتصادية الراهنة.

وأفاد بأن شركة البترول الكويتية العالمية شريكة أيضا في مصفاة نفط في فيتنام بنسبة 35,1٪ وبدأت التشغيل التجاري في نوفمبر 2018 وتكرر 200 ألف برميل يوميا، لافتا إلى أن المصفاة مصممة لتكرير النفط الكويتي الخام وأوضح أن العمليات التشغيلية للمصفاة تجري بشكل سليم ومنظم.

استبعاد 4 شركات.. والاستعداد لطرح المشروع قريبا

تأهيل 6 شركات لمرافق الإنتاج الجوراسي 4 و5

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان شركة نفط الكويت قامت بتأهيل 6 شركات عالمية ومحلية لتنفيذ مشروع مرافق الإنتاج الجوراسي رقم 4 و5 شمال الكويت الذي طال انتظاره بطاقة 160 مليون قدم مكعبة من الغاز الحر ونحو 50 ألف برميل من النفط الخفيف يوميا لكل منهما.

وذكرت المصادر أن الشركات الـ6 التي تم تأهيلها هي كالتالي:

1ـ شركة المنافع للتجارة العامة والمقاولات الوكيل المحلي لشركة سينوبك للهندسة.

2ـ شركة المنافع للتجارة العامة والمقاولات، الوكيل المحلي لشركة سينوبك Luoyang للهندسة.

3ـ شركة القط الأسود للهندسة والإنشاءات.

4ـ شركة تحالف المشاريع الوطنية الوكيل المحلي لشركة jereh oil and gas.

5ـ شركة ناصر محمد البداح وشريكه للتجارة العامة والمقاولات.

6ـ شركة خدمات حقول الغاز والنفط «جوفسكو».

وقالت ان طرح المشروع سيكون عبر نظام التأجير بنظام البناء والتملك والتشغيل الجديد ليصل الإنتاج الفعلي للشركة فيما بعد إلى 820 مليون قدم مكعبة من الغاز الحر و280 ألف برميل من النفط الخفيف يوميا.

وأكدت أنه تم الحصول على الموافقات اللازمة على طرح المشروعين من الإدارة العليا واللجان المعنية سواء في شركة نفط الكويت أو بمؤسسة البترول الكويتية في أسرع وقت ممكن بعد النجاح في عملية التأهل.

وشددت على أن النظام الجديد المتبع في العقود في المنشأتين «جيه بي اف 4» و«جيه بي اف 5» حقق نجاحا كبيرا وأكد صوابية الشركة في سعيها الدائم إلى تطوير نظم العقود والاستفادة من الدروس والتجارب السابقة.

وقالت إنه تم استبعاد 4 شركات من التأهيل.

سيناريوهات الدعم: إعادة هيكلة أصولها والودائع المستقرة والإنقاذ الحكومي

«موديز»: استقرار نمو ربحية البنوك في 2020 رغم زيادة التحديات

- 2,6٪ صافي هامش الفوائد المتوقع للعام 2020 وسط تركيز على خفض التكلفة
- الحكومة مستعدة للتدخل ودعم البنوك الكويتية كما حدث من قبل في العام 2008
- ودائع العملاء تمثل 70٪ من المطلوبات وأغلبها طويلة الأجل ومستقرة
- تسارع الإنفاق الحكومي الكويتي الأعلى بين دول الخليج

المحرر الاقتصادي

هل ستعبر البنوك الكويتية التحديات التي تتصاعد منذ بداية العام 2020؟ للإجابة عن هذا السؤال تضع وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية سيناريوهات عدة، مبنية على مجموعة من المعايير تتعلق بأداء البنوك واستراتيجيتها والحكومة والجهات التنظيمية، لتخلص الى إمكانية تحقيق البنوك الكويتية استقرارا في معدلات نمو الربحية على الرغم من تلك التحديات.

وأبرز السيناريوهات التي توقعت من خلالها «موديز» أن تساهم في الحفاظ على استقرار ربحية البنوك بنهاية العام 2020 هي:

ـ إعادة هيكلة أصول البنك بما يساهم في الحفاظ على نمو إيرادات الفوائد والاستثمار والرسوم والعمولات وتحقيق صافي هامش فائدة متوقع بنسبة 2,6٪ في المتوسط خلال العام

ـ تطبيق استراتيجية الفروع الصغيرة المنتشرة، والتي تخدم قاعدة الأصول الضخمة، بما يسمح بتخفيض التكلفة وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية

ـ استمرار مساهمة ودائع العملاء بالنسبة الأكبر من إجمالي مستويات السيولة لدى البنوك، والتي تمثل 70٪ من إجمالي المطلوبات

ـ استعداد الحكومة للتدخل وإعادة سيناريو انقاذ البنوك الخاسرة كما حدث من قبل في الأزمة المالية للعام 2008 مع تطبيق استراتيجيات استباقية لمنع حدوث ذلك السيناريو.

رؤية مستقرة

وأرجع التقرير الرؤية المستقبلية المستقرة لقطاع البنوك الكويتية إلى 7 عوامل وهي:

1ـ استقرار البيئة التشغيلية في ظل توقعات بنمو القطاع غير النفطي بمعدل 3٪ خلال العام 2020.

2 ـ وصول معدل تدهور الأصول إلى 2٪ فقط بدعم من جودة الأصول المحلية وانخفاض تأثير الانكشافات على الاسواق الخارجية وكذلك الحجم الكبير في الاحتياطيات العامة لدى البنوك، التي تصل إلى 3,5٪ من إجمالي محفظة القروض.

3 ـ صلابة رأس المال نتيجة التزام كل البنوك بتطبيق معايير بازل 3 ما يجعل معدلات كفاية رأس المال كافية لحمايتها من أي خسائر غير متوقعة.

4 ـ توقع استقرار الربحية عند مستوى 1,3٪ من إجمالي الأصول الثابتة للقطاع خلال العام 2020.

5 ـ استمرار الاعتماد على الودائع الثابتة والمستقرة كأساس لتوفير الاحتياجات التمويلية.

6 ـ احتفاظ البنوك بمستويات تغطية تتخطى حاجز 100٪.

7 ـ احتمالات تقديم الحكومة لدعم القطاع المصرفي تبقى قوية.

الإنفاق الحكومي

وأكدت «موديز» أن تسارع وتيرة الانفاق الحكومي مقارنة بباقي دول الخليج يعطي ميزة تنافسية كبيرة للبنوك الكويتية التي تعتمد بشكل كبير على تمويل المشروعات التنموية.

ويتوقع التقرير أن يصل متوسط معدل نمو الانفاق الحكومي خلال الفترة 2018ـ2021 إلى نحو 18٪، ليصبح أعلى معدل تسارع في نمو الانفاق الحكومي بين دول الخليج، وذلك بالمقارنة بمعدل 7٪ خلال الفترة 2015ـ2018.

وفي المقابل، توقع التقرير أن تتراجع وتيرة معدلات نمو الانفاق الحكومي في كل دول الخليج باستثناء الكويت وسلطنة عمان، حيث يتوقع ان تتباطأ تلك الوتيرة في السعودية إلى نحو 6,5٪ خلال فترة التوقع 2018ـ2021، وفي الامارات ايضا الى مستويات 6٪، وتتباطأ بشكل حاد في قطر إلى قرابة 1٪ فقط، على ان تشهد تراجعا حادا في البحرين تفوق نسبته 5٪ أقل من مستويات فترة المقارنة 2015ـ2018.

إقراض الأفراد

وأضاف التقرير أن النمو في إقراض الافراد سيبقى من بين المحركات الرئيسية لاستقرار معدلات نمو ربحية البنوك خلال 2020، حيث توقع استقرار الزخم الذي يشهده منذ قرارات بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2018 التي رفعت الحد الاقصى للاقتراض.

وأوضح التقرير أن قروض التجزئة تمثل نحو 43٪ من اجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك الكويتية، وهي من بين الافضل خليجيا، حيث يتوقع أن يساهم نمو ائتمان الافراد بنسبة 5٪ من اجمالي النمو في الإقراض خلال العام الحالي، وهو ما يفوق المعدل المتوقع لمعدل التضخم البالغ 3٪.

وفي المقابل، اشار التقرير الى أن اقراض الشركات بشكل عام سوف يواصل التباطؤ، ولكن بمعدل طفيف على الرغم من التوقعات بأن يواصل الائتمان المقدم لقطاعات النفط والإنشاءات النمو.

تحديات مستقبلية

وألقى التقرير الضوء على مجموعة من التحديات التي قد تؤثر سلبا على معدلات نمو ربحية البنوك واستقرارها في المستقبل اذا استمر زيادة تأثيرها وأبرزها:

ـ التركيز الكبير في حجم الاقراض إلى عملاء محددين ما قد يمثل تعثرهم تحديا كبيرا.

ـ التعرض لقطاعي العقار والاستثمار في البورصة حيث يزيد اقراض العملاء في القطاعين من مستوى مخاطر الأصول.

ـ تباطؤ وتيرة الترسيات والتي وصلت خلال العام الماضي الى اقل مستوياتها منذ العام 2013، حيث سجلت أقل من 3 مليارات دولار في التسعة أشهر الأولى من 2019 مقارنة بتسجلها نحو 27 مليار دولار في 2015 كأعلى مستوياتها خلال السنوات الماضية.

ـ الاقتصاد الكويتي الأكثر اعتمادا على النفط والصناعات الهيدروكربونية بين دول الخليج حيث يمثل القطاع الهيدروكربوني نحو 90٪ من ايرادات ميزانية الدولة مقارنة بقطر وعمان والسعودية التي تتراوح بين 60ـ80٪ والإمارات التي تقل عن 50٪.

ـ تصاعد التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط حيث تكرار السيناريوهات التي شهدتها المنطقة خلال العام الماضي من هجمات على المصافي النفطية السعودية وتهديدات بإغلاق مضيق هرمز قد يزيد من تلك التأثيرات السلبية على نشاط القطاع المصرفي ويزيد معدل المخاطر.